

سياسة

البنية التحتية الرقمية

المسودة الأولى - 2021





المحتويات

4	1. المقدمة
5	2. نظرة عامة على سياسة البنية التحتية الرقمية
5	نطاق وثيقة السياسة
6	أهداف السياسة
6	النتائج الاقتصادية
7	النتائج الاجتماعية
7	ركائز السياسة
9	المسؤوليات
9	تطبيق السياسة



المقدمة

المثال انتشار تقنية الفيديو فائق الدقة)، فمن المتوقع أن تتضاعف كمية البيانات المتبادلة لستة أضعاف في الثلاث سنوات المقبلة. هنا تتجلى أهمية البنية التحتية الرقمية كحجر الأساس والممكن الرئيسي للاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي في كافة القطاعات، وهذا ما تعني أهميته المملكة؛ فدور انترنت النطاق العريض (الألياف الضوئية والجيل الخامس) للشورة الرقمية كدور الكهرباء

اللجنة الأقوى في تحقيق القفزات النوعية للمملكة والتميز في كافة المجالات ودفع القطاعات المتنوعة للتحويل الرقمي، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أصبح محوريًا وجوهريًا لتحقيق الأهداف الطموحة للمملكة.

إن عدد الأجهزة المتصلة بالإنترنت في العالم عام 2020 يصل إلى ثلاثين مليار، ونظرًا لمزيد من الاعتماد على التقنية في تقديم الخدمات وتبادل المعلومات (على سبيل

يعتبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الركيزة الأساسية في هذا العصر لتقدم ونجاح الدول، ويظهر هذا بجل من خلال الاستثمار العالمي بقيادة منظمة الأمم المتحدة واتحاد الاتصالات العالمي ومجموعة العشرين في البنى التحتية الرقمية؛ لتجسير الفجوة الرقمية وتوفير الإنترنت للعالم أجمع بحلول 2030، بتكلفة تعادل 1 ترليون دولار، وفي ظل رؤية المملكة 2030 والتي تدفع باتجاه التقدم النوعي في الاقتصاد الرقمي ليكون



1. نظرة عامة على سياسة البنية التحتية

تحظى المملكة ببنية تحتية رقمية متينة، إذ أنه يتم خدمة

-  (3.5) مليون منزل، داخل المدن
-  خمس مدن صناعية بالألياف
الضوئية فائقة السرعة،
-  (11) ألف موقع في أكثر من 60
مدينة وفي المناطق النائية
-  500 ألف مسكن مخدومة
بالجيل الرابع .

تأتي هذه الإنجازات نتيجة الدعم الحكومي من خلال برنامج التحول الوطني 2020 ومساهمة الشركاء في القطاع الخاص لتكوين مجموع استثمارات بما يعادل تقريبا 15 مليار دولار، حيث تكلفت هذه الإنجازات بالقفز بترتيب المملكة لتكون ضمن أفضل (10) دول عالميا بمعايير سرعة الانترنت، بعد أن كانت في عام 2017م خارج ترتيب أفضل (100) دولة.

2. نطاق وثيقة السياسة

ان الاقتداء بالتوجه الاستراتيجي لسياسة الاقتصاد الرقمي والمواءمة معه، والذي يهدف لتنمية الاقتصاد الرقمي، يرتبط بتفعيل الدور الضروري للبنية التحتية الرقمية. حيث أن سياسة الاقتصاد الرقمي -كونها المرجع الأساسي- قد ألهمت التوجه العام وأهداف سياسة البنية التحتية الرقمية بما في ذلك زيادة في الاستثمار، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، ورفع من جودة الحياة، وبناء الثقة في الاستخدام الرقمي.

المملكة العربية السعودية شبه قارة مما يجعل نشر البنية التحتية الرقمية على امتداد جغرافيا واسع النطاق تحديا، وهذا يُفسر تكثف البنية التحتية المتطورة في المدن الرئيسية المكتظة بالراغبين بمزايا المعيشة وفرص احتيايات قطاع الاتصالات المنشورة لعام

2020 ومنتدى مؤشرات الاتصالات وتقنية المعلومات 2021 وكذلك شركة أوكلا (Ookla) ، وقد شهدنا في هذا العقد الدور الفعال للبنية التحتية الرقمية في تمكين نماذج عمل ناشئة؛ كالعمل عن بعد والدراسة عن بعد وغيرهما، وعند النظر لجودة الخدمات الرقمية المقدمة للأفراد في مختلف مدن المملكة لتمكين نماذج العمل، نرى أنه لا يزال هناك تباين بين المدن الرئيسية والمناطق الإدارية الأخرى مما يشكل تحديا للتحول الوطني الرقمي بمفهومه العام. إن تحقيق المحاور الألف ذكرها يعتمد على العمل المُمنهج؛ بالتنسيق بين القطاع الحكومي والخاص، وتحسين البيئة التنظيمية في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة إلى إصدار سياسة عامة للبنية التحتية الرقمية، تهدف إلى

تحسين الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة؛ وذلك بمراجعة ووضع السياسات والتشريعات والإجراءات والقواعد اللازمة لتساهم في توسع وتمكين البنية التحتية الرقمية ورفع المستوى العام لجودة الخدمات وزيادة جاذبية القطاع للاستثمارات وتعظيم العائد منها.

ان المملكة العربية السعودية حريصة على دعم الابتكار والبحث، اذ ان شأنها مواكبة التطور الرقمي، لتحقيق رؤية 2030 واستيعاب طموحات المجتمع ومتطلبات ازدهاره؛ حيث انه من أولويات رؤية المملكة 2030 تطوير البنية التحتية الرقمية، وبالأخص نشر تقنيات النطاق العريض عالي السرعة؛ لزيادة نسبة التغطية ورفع المستوى العام لجودة الخدمات؛ ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار في تقنيات النطاق العريض في كافة المناطق.



أهداف السياسة

أ. تحسين الإطار التنظيمي
لقطاع الاتصالات وتقنية
المعلومات لتمكين
التحول الرقمي والتميز
في الأداء الحكومي،
والارتقاء بمستوى الخدمات
المعيشية



ب. تمكين البنية التحتية
الرقمية لتبني وتوطين
التقنيات الحديثة



ت. تمكين توطين محتوى
وحركة الانترنت وتعزيز
حيادته



النتائج الاقتصادية

د. تقنين الاعتماد على
الدعم الحكومي لتوسيع
البنية التحتية من خلال
تمكين البيئة الداعمة
للاستثمارات



ث. رفع إيرادات القطاع عن
طريق التكامل في الخبرات
والأصول مع القطاعات



ج. المساهمة في زيادة
اجمالي الناتج المحلي
القطري للاقتصاد وتنمية



ح. تخفيض الهدر المالي
الحكومي من خلال
الاستغلال الأمثل للبنية
التحتية



أ. تحفيز الاستثمار في
البنية التحتية وخلق فرص
استثمارية جديدة في
مجالات مختلفة القطاعات



ب. زيادة حجم صادرات قطاع




ت. نمو الطلب على المحتوى







النتائج الاجتماعية

أ. التحول الرقمي في معظم
أنماط العمل والحياة 

ب. المساواة في تقديم
الفرص 

ت. توفير البنية التحتية
الرقمية سيساهم في
سد الفجوة الرقمية بين
افراد المجتمع والاندماج 

ث. رفع تجربة الخدمات
المقدمة لكافة
المستخدمين 

ركائز السياسة

أولاً:

التركيز على تعظيم الأثر من
خط التحول الرقمي للمملكة
من الاستفادة القصوى من البنية
التحتية للاتصالات وتسريع تحقيق
التحول الرقمي الفعال على جميع
الأصعدة (اجتماعي، اقتصادي،
صناعي، تجاري، وغيرها) ونظراً
إلى المستوى المتقدم للبنية
التحتية للاتصالات وما قدمته
الدولة من دعم مالي مباشر للبنية
التحتية للقطاع؛ يجدر مواصلة
خطط وبرامج الجهات الحكومية
وشبه الحكومية (بما فيها

ثانياً:

تعظيم الاستثمار في تطوير
البنية التحتية الرقمية، من خلال
إعادة الاستثمار في تطوير قطاع
الاتصالات وتقنية المعلومات والبنية
التحتية الرقمية في المدن والقرى
والهجر. ودعم وتمكين وتحفيز
القطاع الخاص لمواصلة الاستثمار
في تطوير البنية التحتية الرقمية
وتقديم خدمات الاتصالات، بما يضمن
تسريع عملية التحول الرقمي.
مما يساهم في نمو إيرادات
القطاع، ونمو اقتصاد المملكة،
وتقدمها في المؤشرات الدولية،
بما يتماشى مع مستهدفات رؤية
المملكة 2030.

ثالثاً:

تمكين المملكة من التحول إلى مركز رقمي إقليمي يحاكي بشكل مباشر تطلعات رؤية 2030، من خلال رفع مستوى إنفاق القطاع الخاص لتكوين رأس المال، وزيادة الاستثمار المباشر بشقية (محلّي وخارجي) ليصل إلى (5.7%) من إجمالي الناتج المحلي. إن تمكين المملكة من التحول لمركز رقمي إقليمي سيساهم في إيجاد فرص استثمار في قطاعات أخرى؛ كالترفيه وأسواق المال والتقنية، مستحدثاً فرص عمل متنوعة. مما سيمكّن من تواجدهم أقرب لسلاسل الإمداد القيمة، ويساهم في تعظيم القاعدة الإنتاجية للمملكة، معززاً للصادرات الغير نفطية (بالتحديد الصادرات الخدمية) ويدعم ميزان المدفوعات. ولدى المملكة مقومات التحول لمركز رقمي إقليمي منها: توفر بنية تحتية رقمية متمكنة، وشركات اتصالات عملاقة، ومميزات أخرى؛ كالاستقرار الداخلي السياسي، وتوفير احتياطات نقد عالية، وبالإجمال اقتصاد قوي على المستوى الإقليمي.

رابعاً:

تبنى البيئة التنظيمية التجريبية والتي تهدف لخلق مجال مناسب للابتكار والتميز بما يخدم مصلحة وازدهار الوطن، إذ انها في حزم الثورة الصناعية الرابعة والتي غيرت شتى أنماط الحياة التقليدية ستكون معمل تجارب لعقل التقنية الحديثة. من أبرز خصائص البيئة التنظيمية التجريبية أنها لا تخضع لكثير من القواعد التنظيمية عدا القواعد التنظيمية المتعلقة بالأمن السيبراني، حيث ان هدفها انشاء حيز معزول يُسمح فيه للشركات بتجربة طول تقنية حديثة أو مختلفة لتُقاس فعاليتها وجدواها على أرض الواقع. من أمثلتها: المدن الذكية والذكاء الاصطناعي وانترنت الجيل الخامس وغيرها.

خامساً:

الرفع من جاهزية البنية التحتية الرقمية ركيزة لتحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك بمواكبة الثورة الصناعية الرابعة (بتوظيف الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء وغيرها) عن طريق نشر تقنيات الجيل الخامس وخدمات النطاق العريض بشكل عام، وذلك من خلال البنى التحتية الرقمية المتطورة. إن رفع جاهزية البنية التحتية من خلال الامتثال لمعايير عالية للجودة والأمن لتوفير حماية من الكوارث وتربصات الهجمات السيبرانية وغيرها؛ سيضمن استمرارية الأعمال في ظل كافة المتغيرات، وهذا من شأنه خلق بيئة خصبة للاستثمار، مما سيساهم بتحقيق أحد أهداف رؤية 2030 (وهو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7% من الناتج المحلي).

سادساً:

تعزيز حوكمة الإنترنت وحياديته بما يضمن تحسين حركة الإنترنت المحلية وتمكين استضافة المحتوى الخارجي بالإضافة إلى استقطاب خدمات الإنترنت الحساسة. سيتم هذا عن طريق إعداد إطار حوكمة يوضح الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات للجهات والأفراد المعنيين، بالإضافة الى تطوير المتطلبات المبنية على أفضل الممارسات والمعايير لضمان تطبيق الضوابط اللازمة لتقليل المخاطر والحماية من التهديدات الداخلية والخارجية. ولتعزيز الربط التقني الآمن للنهوض بالاقتصاد الرقمي.



المسؤوليات

بالركائز التي نعتها هذه السياسة وبالتناغم مع سياسات الحكومة والقطاع، ستخلق بيئة آمنة لمجتمع رقمي فاعل، وبيئة تنافسية محفزة لرواد الأعمال والمستثمرين. وتأتي مسؤوليات ومهام ذوي العلاقة في تنفيذ ومتابعة تطبيق مبادئ ومهام هذه السياسة كالآتي:

المسؤوليات	المصطلح
وضع السياسات والمعايير والإجراءات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، واتخاذ كافة ما يلزم لتيسير استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع المجالات منها على سبيل المثال لا الحصر: المجالات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية.	الوزارة
منظم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الهيئة
تطبيق مبادئ هذه السياسة حسب اختصاصات كل جهة حكومية فيما يتعلق بتطبيق أو استخدام خدمات ومنتجات وابتكارات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الجهات الحكومية
الشريك الرئيسي للحكومة في تنفيذ خدمات ومنتجات وابتكارات وبرامج قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	القطاع الخاص
الالتزام بمبادئ هذه السياسة ضمن الاستخدامات اليومية المختلفة لخدمات ومنتجات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الأفراد (مواطنين/مقيمين/زائرين)

تطبيق السياسة

تطبق ركائز هذه السياسة على جميع الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والأفراد، من خلال موازنة المبادئ والتوجهات مع الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج القائمة أو المستحدثة ذات العلاقة؛ لضمان تحقيق أهداف السياسة.

شكراً لكم